# التأثيرات الاجتماعية لتعاطي المخدرات

## *The social effects of drug abuse*

**م. حسين باسم عبد الأمير الياسري:** رئيس قسم الدراسات السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق

**أ.م.د. حسين أحمد دخيل السرحان:** قسم الدراسات السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق

**أ.م. ميثاق مناحي دشر العيسى:** قسم الدراسات السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق

**Hussain B Abdulameer AL Yassery:** Head of the Political Studies Dept, Center for Strategic Studies, Karbala University, Iraq

Email: hussain.b@uokerbala.edu.iq

**Prof. Dr. Hussein Ahmed Dakhiel AlSarhan:** Political Studies Dept, Center for Strategic Studies, Karbala University, Iraq

Email: hussein.ahmed@uokerbala.edu.iq

**ALiessa Methaq Mnahi Dasher:** Political Studies Dept, Center for Strategic Studies, Karbala University, Iraq

Email: methaq.m@uokerbala.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i4.188

**الملخص**:

أصبح إضفاء الطابع الأمني على الاتجار بالمخدرات وتعاطيها حدثا متكررا. تجارة المخدرات تعد نشاط إجرامي عابر للوطنية وقد تكون أكبر مشكلات الجريمة الدولية في العالم. ويُقدر البعض أن تجارة المخدرات العالمية تبلغ قيمتها 400 مليار دولار أمريكي في السنة. كما وتقترن تجارة المخدرات بأشكال أخرى من أشكال الجريمة العابرة للوطنية. تجارة المخدرات تعد القاعدة الأساس لغسيل الأموال وترتبط بالفساد والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والهجرة غير الشرعية والاتجار بالأسلحة وفي حالات معينة بالإرهاب. كما يُنظر إلى الاتجار بالمخدرات على أنه تهديد للأمن المجتمعي من خلال زيادة استهلاك المخدرات والإدمان، ورفع مستوى الجريمة العنيفة، والتأثير على صحة المستهلكين، ونشر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز من خلال تعاطي المخدرات عن طريق الحقن، وتقويض الهياكل الأسرية. وبالإضافة إلى تأثيراتها الاجتماعية، فإن تجارة المخدرات لها عواقب سياسية واقتصادية بالغة الأثر. إنها توجد اقتصادات الظل وتشوه المنشآت المالية وتقوض الاقتصادات الوطنية وتذكي معضلة غسيل الأموال. كما أنها تقوض سيادة القانون، وتوطد الفساد، وتساهم في تداعي أمن الحدود.

**الكلمات المفتاحية:** تعاطي المخدرات، الجريمة، إدمان المخدرات، الإتجار بالمخدرات، الإدمان والأسرة.

**Abstract:**

Drug abuse and trade have increasingly been securitized. The world's biggest international criminal issue, drug trafficking is a transnational criminal activity. The annual value of the world's drug traffic is estimated to be $400 billion USD. The transnational crime of drug trade is linked to other types of transnational crime. It is the main technique used to launder money and is linked to illegal immigration, terrorism, organized crime, corruption, and the trafficking of weaponry. Due to the rise in drug use and addiction, the level of violent crime, the impact on consumer health, the spread of HIV/AIDS through intravenous drug use, and the breakdown of family structures, drug trafficking is also seen as a danger to societal security. Drug trafficking has major economic and political repercussions in addition to its social effects. In addition to fostering the issue of money laundering, it undermines national economies, corrupts financial institutions, and generates shadow economies. Additionally, it weakens national security, encourages corruption, and undermines the rule of law.

**Keywords**: drug abuse, crime, drug addiction, drug trafficking, addiction and family.

## المقدمة:

يعد تعاطي المخدرات في البلد مشكلة مأساوية تشمل الشباب في المقام الأول. إلى جانب العواقب الصحية والاجتماعية لاستهلاك المخدرات، ينظر الكثيرون إلى أنشطة الاتجار بالمخدرات باعتبارها قضية أمن وطني بالأساس.

شهدت المجتمعات في جميع أنحاء العالم تطورا اجتماعيا واقتصاديا بطيئا بسبب المشكلة المتعلقة بتعاطي المخدرات. تنامى الأدراك بمخاطر المخدرات والاتجار بها وتعاطيها بشكل واسع على مر السنين. تم توضيح ذلك جيدا من خلال تقرير المخدرات العالمي لعام 2022 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة[1] المعني بالمخدرات والجريمة، والذي ذكر أن تقنين القنّب[2] في أجزاء من العالم قد أدى إلى تسريع استخدامه اليومي، وأن الشباب اليوم يتعاطون المخدرات أكثر من الجيل السابق. لقد تعاطى تقريبا 284 مليون شخص تبعا لتقرير الأمم المتحدة يتراوح سنهم بين 15 و 64 سنة المخدرات في مختلف أرجاء العالم في عام 2020، بمعدل زيادة قدرها 26٪ مقارنة بالعقد السابق. يتعدى رواج المخدرات أو تعاطيها جميع الأعمار، ولكنه منتشر بين الشباب.

تعاطي المخدرات والجريمة مرتبطان ارتباطا وثيقا ومقترنان ببعضهما البعض، وقد يسبق أحدهما الآخر. تدعم العديد من الدراسات الارتباط الوثيق بين تعاطي المخدرات والسلوك الإجرامي. ينتشر تعاطي المخدرات والجرائم بين الشباب، وهم الفئة العمرية التي يحتاج إليها المجتمع للعمل المنتج وبناء الأمة أو تنميتها. تقلل الأدوية من العمليات المعرفية، مما يجعل من الصعب، وفي بعض الأحيان من المستحيل على الشاب تطوير مجموعة وظيفية من القيم والمثل العليا. وبالتالي، فإن المخدرات والجرائم تشكل تحديات كبيرة وخطيرة لبناء الأمة وتنمية المجتمع.

فيما يتعلق بإشكالية الدراسة، فإن الحجة التي نود أن نتقدم بها في هذه الدراسة هي أنه طالما كانت المخدرات والجريمة مرتبطان ارتباطا وثيقا ومتصلان ببعضهما البعض، وقد يسبق أحدهما الآخر، فإن المخدرات مشكلة كبيرة ينجم عنها تأثيرات وخيمة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا. ومن ثم، يعتبر فهم مشكلة المخدرات وتأثيراتها الوخيمة مفتاح أي تدخل حكومي لتقويض هذا النشاط والقضاء عليه. وهو ما تحاول هذه الدراسة التحقق من صحته.

---

(1) UNODC. "UNODC World Drug Report 2022", June 2022. P5. https://tinyurl.com/55a5ruk9

(2) – القنب (Cannabis sativa و Cannabis indica) : ويعرف أيضا باسم القنب الهندي، الماريغوانا، الحشيش) هي نبتة لها مفعول مخدر، ولها تأثيرات على الجسم، وتعد من أكثر أنواع المخدرات استعمالا في العالم. "تعرف على القنب.. أو الماريغوانا والحشيش". الجزيرة. 2018/5/6. https://tinyurl.com/zft2f8rf

إن غالبية العديد من الدراسات وتؤكد وجود الترابط القوي فيما بين تناول المخدرات وبين السلوك الإجرامي. إذ ينتشر تعاطي المخدرات والجرائم بين الشباب، وهم الفئة العمرية التي يعد المجتمع في أمس الحاجة إليها للعمل المنتج وبناء الدولة وتنميتها. حيث إن المخدرات تقلل من الإدراك القابليات المعرفية وهو ما يتسبب بالصعوبة –وأحيانا الاستحالة– بالنسبة للشاب في تنمية مزيج فعال من القيم والمثل العليا. ومن ثم، فقد شكل كلا من المخدرات والجرائم تحديات أساسية حيال بناء الدولة وتحديث المجتمع. وفي هذا السياق، سنحاول خلال هذه الدراسة الإجابة عن أهم الأسئلة ذات الصلة الجوهرية بإشكالية الدراسة والاسئلة هي كما أدناه:

1- ما هو المقصود بـ المخدرات والإدمان على تعاطيها؟

2- ما هي مشكلة المخدرات؟

3- ما هي التأثيرات الاجتماعية المتعلقة بتعاطي المخدرات والاتجار بها التي تطرحها حيال الأسرة والمجتمع والصحة والتعليم والعمل والاقتصاد؟

4- ما هي العلاقة بين المخدرات والجريمة؟ وهل تعد تجارة المخدرات أحد أوجه الجرائم عبر الوطنية؟

ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة، فقد تم تقسيم محتوياتها إلى مقدمة ومبحثان وخاتمة: في المبحث الأول جرت مناقشة مسألة المخدرات عبر مطلبان لتوضيح معنى المخدرات ومعنى تعاطيها ومناقشة مشكلة المخدرات من حيث السياق العالمي وزراعتها وتوزيعها والاتجار بها. في حين تم تخصيص المبحث الثاني لمناقشة العواقب الاجتماعية لتعاطي المخدرات والاتجار بها وذلك عبر مطلبان أيضا. وفي الخاتمة: توصلنا الى التحقق من صحة إشكالية الدراسة.

## المبحث الأول: مدخل مفاهيمي في المخدرات

هناك العديد من المشكلات الخطيرة للجرائم، المدفوعة بسبب رواج المخدرات وتعاطيها أو المرتبطة بها في أحسن الأحوال. يذكر تقرير الأمم المتحدة وهو متفق عليه عموما بأن السكان الأكثر عرضة لتعاطي المخدرات والانخراط في الجريمة هم الفئة العمرية التي يُعد المجتمع في أمس الحاجة إليها للعمل المنتج وبناء الدولة وتنميتها. وعليه، تشكل المخدرات والجرائم معا تحديات هائلة حيال بناء الدولة وتحديث المجتمع، وصحة الأمة ومستقبلها هو الموضوع المطروح على المحك. ومن ثم، سنّت الهيئات التشريعية للدول عموما قوانين واعتمدت سياسات للحد من المخدرات أو القضاء عليها. وتمخض عن هذه القوانين والسياسات وكالات وطنية متخصصة مع محققين ومدعين عامين لملاحقة تجار المخدرات وأباطرة هذا المجال.

**المطلب الأول: معنى المخدرات وتعاطيها**

**أ- معنى المخدرات**

بشكل عام، المخدرات هي مادة لها تأثير فسيولوجي عند تناولها أو إدخالها في الجسم. إنها مادة تشفي أو تعالج أو تمنع أو تقلل من أعراض أمراض ما غالبا هي نفسية ومرتبطة بالجملة العصبية للإنسان. يمكن أن تؤدي مع الوقت إلى الإدمان وسوء الاستخدام. إنها مادة يؤثر تناولها على نظام الاتصال في الدماغ وتؤثر (تعطل) الطريقة التي تستقبل بها الخلايا العصبية المعلومات وتعالجها وترسلها بشكل طبيعي أو عادي. يوفر قاموس "بلاكس لو / "Black's law"[1] تعريف للأدوية المخدرة وهو أنها مادة جرى تخصيصها للاستخدام في العلاج التشخيصي أو الوقاية من الأمراض. كما أنه يوفر تعريف للمخدرات معتبرا إياها مادة طبيعية أو مصنّعة تعمل على تغيير الوعي أو الإدراك. "المخدر" كعقار الذي يرتبط بالإدراك أو الوعي يخضع لحكم ورقابة القانون، ومن هذا الجانب فقد رأى القاموس كذلك أن "ليس هناك شك في أن جميع انواع المخدرات معروفة بتغيير تصور المستخدمين وسلوكهم أو وعيهم، وبالتالي فهي محظورة بموجب القوانين".

كذلك يُعرِّف قاموس أكسفورد المتقدم للمتعلمين[2] من جانبه الأدوية المخدرة على أنها مادة تُستخدم كدواء أو تُستخدم في الطب، فالدواء مادة يجري تناولها من أجل علاج مرض ما أو تخفيفه. كما أنه يوفر تعريف للمخدرات وهو أنها مادة غير مشروعة يتعاطاها البعض من الأشخاص في سبيل المفعول الذهني أو الجسدي المسببة له. وهكذا، نستف من التعريفات الآنف ذكرها، يتبين أن الأدوية يمكن أن تكون جيدة أو سيئة في نفس الوقت، قانونية أو ليست قانونية، مشروعة أو غير مشروعة. فمن الممكن الحصول عليها أو تناولها لدواعي جيدة أو سيئة، قانونية أو غير قانونية. عندما تكون الأدوية ضارة أو سلبية أو يتم شراؤها أو استخدامها لغرض ضار أو سلبي، فهي غير مشروعة وبالتالي فإن استخدامها أو التداعيات المترتبة على ذلك تعد إساءة استخدام لها، وبالتالي تعامل معاملة تعاطي المخدرات.

---

(1) "قاموس بلاكس لو" هو قاموس القانون الأمريكي للتعريفات والمصطلحات القانونية لأكثر من 100 عام. https://thelawdictionary.org/

B. A. Garner, "Black's Law Dictionary" 9th ed. West Publishing Co., 2009) p.571.

(2) Albert Sidney Hornby. "Oxford Advanced Learners Dictionary." (8TH Ed, Oxford University Press, Oxford UK, 2015) p.451.

**ب-معنى تعاطي المخدرات**

على نحو التبسيط، تناول وتعاطي المخدرات هو تناول الأدوية المخدرة بطريقة ضارة أو خاطئة. يعني سوء استخدام العقاقير. هو سوء استخدام العقاقير أو استخدام العقاقير غير المشروعة أو استخدام العقاقير المشروعة بدون وصفة طبية أو بشكل مخالف لها. ومن ثم، فإن قاموس بلاكس لو (Black's Law) يعرّف تعاطي المخدرات على أنه الحالة الضارة الناتجة عن الاستهلاك المتكرر لعقار مخدر أو غيره من العقاقير التي يحتمل أن تكون خطرة، بخلاف ما يصفه الطبيب لعلاج مرض ما[1].

يؤثر تناول الأدوية المخدرة لمتعاطيها على القبول الاجتماعي والألفة الثقافية كعوامل مؤهلة للاندماج في المجتمع، وبالتالي تتمثل عواقبها في "التغيب المتكرر عن العمل أو المدرسة، والاعتقالات والصعوبات العقلية والمعرفية". إن تعاطي المخدرات كالحشيش والكوكايين والهيروين وما الى ذلك من المخدرات لها عواقب اجتماعية مدمرة وعواقب اقتصادية سلبية، كما إن تعاطي المخدرات لا يؤثر فقط على المتعاطي بل له آثار بعيدة المدى على الآخرين والمجتمع ككل. حيث تقترن غالبية المشكلات المتعلقة بالمجتمع والجرائم بتناول وتعاطي المخدرات – الاختلاس والسطو والسرقة والاغتصاب والاختطاف والقتل– وما إلى ذلك. إن قائمة المشكلات الاجتماعية ذات الصلة بمسألة تجارة المخدرات وتعاطيها لا تحصى ولا تعد. ويعد الاتجار بالمخدرات وتعاطيها من المسببات المسؤولة عن المشكلات النفسية والصحية أو الاجتماعية (مشتملة الجريمة) وفي بعض الظروف الوفاة[2].

**المطلب الثاني: مشكلة المخدرات**

أ- السياق العالمي

إن تنامي مشكلة المخدرات حول العالم تترجم الى حد ما التوترات الدولية وتسهم فيها. وإن جذور بعض هذه التوترات تتضح في: التحولات المتسارعة في التوافق السياسي، والزيادة في التفكك الأسري والمجتمعي، وارتفاع البطالة وانخفاض العمالة، والتهميش الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع

(1) Mary Imelda Obianuju Nwogu. "Drug Abuse and Crime – The Challenges to Nation Building." Nnamdi Azikiwe University, Awka. American Journal of Law. Vol.4, Issue 2, 2022. P58.

(2) Ibid. p59.

معدل الجريمة[1]. وعلى المستوى الدولي وكنتيجة للعولمة والترابط الاقتصادي، تغيرت بيئة الاقتصاد الكلي بشكل جذري لغالبية الدول. فتوسعت التجارة والاستثمار العالميان وجلبتا إلى بعض مناطق دول العالمين المتقدم والنامي تحديات وفوائد اقتصادية كبيرة. وأضحت حركة رأس المال والأشخاص والسلع تجري بتكرار وانسيابية أكثر مما كان سابقا خلال الحدود الوطنية. وفي معظم الصناعات، عملت الشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي عبر خصخصة الإنتاج تبعا للميزة النسبية التي تتمتع بها تلك البلدان، وذلك عبر التسويق ضمن أسواق منوعة جغرافيا والانشغال بتفاعلات مالية حيث يتم تعظيم الفائدة. وكنتائج مترتبة على هذه التطورات أمست أسواق المال أكثر مرونة، مع تحويلات هائلة للمال تجري يوميا في مختلف أنحاء العالم. بالنظر للفوائد المتحققة جراء تنامي التجارة والاستثمار فقد أقترن ذلك مع تآكل أجزاء من السيادة في السيطرة والتحكم في مرور الأموال والسلع والأشخاص، وهكذا، يظهر أن السيادة بالنسبة الدول القومية جرى تقوضها بسبب التحرر الاقتصادي الناجم عن ضغط العولمة والفوائد المرجوة من الترابط الاقتصادي[2].

بيئة الاقتصاد الكلي نفسها التي يسرت نمو وتطور الأعمال التجارية العالمية المشروعة والقانونية أتاحت الفرصة لمنتجي المخدرات والمتاجرين بها لتنظيم أنفسهم على نطاق عالمي، والإنتاج في البلدان النامية، والتوزيع والبيع في جميع أنحاء العالم، لنقل المخدرات وعوائدها بسهولة من بلد إلى آخر ووضع واستثمار أرباح المخدرات في المراكز المالية التي تقدم سرية وعائدات استثمارية مغرية. وكذلك إن مسألة إزالة القيود عن الشركات المشروعة وتمكنها من نقل الأموال في كافة أنحاء العالم إلكترونيا مع ضوابط وطنية محدودة قد أتاحت للمنخرطين في مجال إنتاج المخدرات والإتجار بها وغسل أموالها الفرصة في تدوير تلك الأموال بحيث تبدو مشروعة[3].

إن التحولات العالمية التي سهّلت حركة الأموال والسلع والأشخاص عبر البلدان بثمن يسير ترتب عليها نتائج أخرى أيضا. فقد تسببت هذه التحولات بتعظيم الفروق والاختلافات حول العالم وابرازها بوضوح. إن ضعف التقدم الاقتصادي جعل العديد من البلدان موضوعين في معضلات مالية، وغالبا ما تسبب بوجود قيود شديدة على الخدمات الحكومية المتوفرة للفئات الضعيفة من السكان. ومن ثم، أمسى كل من الدولة ومواطنيها متعرضين بشكل متكرر وبشدة لإغراءات المال

(1) UNDCP. “THE SOCIAL IMPACT OF DRUG ABUSE”. “UNDCP” for the World Summit for Social Development (Copenhagen, 6–12 March 1995). P3.

(2) Ibid. p3.

(3) Ibid. p3.

الناتج عن نشاط المخدرات والاتجار بها والموافقة على تقبل أرباحها من قبل المؤسسات المالية أو كاستثمار مباشر[1].

**ب- زراعة النباتات لإنتاج المخدرات والأدوية المخدرة**

من الممكن ان يجري تقسيم إنتاج الأدوية المُخدرة وعموم المخدرات إلى ثلاث مستويات: (أ) المستوى الذي تكون معه العمليات تستلزم منتجات نباتية فقط، (ب) المستوى الثاني والذي ينطوي على عملية شبه اصطناعية، إذ يجري خلال هذا المستوى تغيير المواد الطبيعية بشكل جزئي عن طريق مواد اصطناعية من أجل إنتاج وتصنيع المنتج النهائي و (ج) المستوى الثالث وهو الذي يضم العمليات التي خلالها يجري استخدام المواد الكيميائية والتي هي من صنع الإنسان فقط لأجل إنتاج الأدوية الاستهلاكية. ومن أمثلة هذه الفئات (أ) الأفيون حيث يجري تجميعه في الحقول ليتم استخدامه بشكل مباشر، (ب) أوراق شجرة الكوكا المُعدة لصناعة الكوكايين (ج) الأدوية المخدرة أو المؤثرات الذهنية المُصنعة بالكامل في المختبرات والمعامل[2].

الكثير من الخبراء يعتقدون أن المرحلة الأولى تحدث مع زراعة النباتات في الحقول أو تصنيع العقاقير المخدرة في المختبر. ويُنظر لهذه المرحلة على إنها الأضعف داخل حلقة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للمخدرات. في حين تحدث المرحلة الرئيسة الثانية مع التوزيع، وهي مرحلة يُستحسن فيها التدخّل لتحقيق أهداف مكافحة المخدرات. وبالرغم من ذلك، تبقى الإمكانية مستمرة لنقل شحنات المخدرات وتخبأتها وتحويلها بشكل يسير كما ان القدر الضخم من الشحنات الصغيرة للعقاقير المخدرة يخفض الأثار الناجحة لمساعي التدخل الحكومية. المرحلة الثالثة للتدخل المتوقع هي مع وقت الاستهلاك. هذه المرحلة تشتمل على نقطة ضعف تتمثل بانتقال المخدرات من حيازة التجار إلى المستهلكين. وتمثل هذه المرحلة في الغالب هدفا لإنفاذ القانون[3].

وتجدر الإشارة إلى تنوع مصادر الإنتاج الرئيسية للمخدرات إلى حد كبير، ولا تقتصر على بلد أو بلدين منتجين أو مجرد منطقة واحدة من العالم؛ وكذلك يتم بشكل واسع إنتاج الأفيون والكوكا في البلدان الأقل نموا، التي يعاني الكثير منها من مشكلات اقتصادية وزراعية وسياسية واجتماعية كبيرة؛ كما ان معظم التقديرات تشير الى ان الكمية الإجمالية للإنتاج عالية للغاية. وإذا ما زدنا كميات الكحول والتبغ المنتجة إلى الكميات المنتجة من الأفيون والكوكايين والحشيش والعقاقير ذات التأثير

---

(1) Ibid. p3.

(2) Ibid. p4.

(3) Ibid. p4.

الذهني لتقدير إجمالي تقريبي حول ما هو منتج من المواد المسببة للإدمان، عندئذ سوف تظهر لنا صورة العرض الهائل حول العالم لهذه المواد[1].

وصف أحد الباحثين صناعة المخدرات أثناء مرحلة الإنتاج بأنها "كثيفة العمالة، ولا مركزية، وموجهة نحو النمو، وكسب النقد الأجنبي – وهي سمات مرغوبة للتنمية الريفية في المناطق الراكدة اقتصاديا"[2].

**ج- التوزيع والاتجار**

تجارة المخدرات كنشاط يحدث في أغلب دول العالم. إن الإقرار باستيراد المخدرات وتوزيعها –باعتباره نشاط إجرامي يتسبب ويشارك فيه الأجانب في الغالب– يقلل حالة الإزعاج على المستوى السياسي من حيث الإنتاج أو الاستهلاك المحلي البحت. إن تورط الغرباء يجعل التهريب أو الانخراط في نشاط المخدرات يبدو أضعف من ان يكون مشكلة محلية. في الواقع، فإن عدد البلدان المحصنين ضد المشكلات المتصلة بالمخدرات قليل. في الحقيقة، تبين أن ما كان يجري الاعتقاد في السابق على أنها أماكن آمنة ضمن معظم البلدان –مثل المؤسسات الدينية أو التعليمية أو العقابية– تواجه اليوم تحديات ومشكلات جّمة ذات علاقة بالمخدرات. فمثلا، أمست تجارة المخدرات شائعة اليوم داخل السجون في العديد من الدول بسبب وجود نسبة كبيرة من المقيمون داخل السجون ممن يدمنون المخدرات[3].

تجارة المخدرات هي الحلقة الحاسمة داخل سلسلة الإنتاج والاستهلاك. وكذلك هي المرحلة الأكثر ربحا ضمن هذا النشاط من زراعة وصناعة المخدرات إلى مرحلة الاستهلاك الأخير. على طول الطرق العديدة التي يتحرك فيها الاتجار بالمخدرات، يبدو أن هناك بعض التسرب، ويرجع ذلك جزئيا إلى ميل المتاجرين إلى الدفع للوسطاء بالمثل. وبالتالي، فإن العديد من بلدان العبور على طول طرق التهريب تظهر أدلة على زيادة تعاطي المخدرات واستهلاكها[4].

مراقبة الحدود هي التركيز الرئيسي لجهود الاعتراض. وبالرغم من ذلك، فقد أثر تنامي التبادل التجاري بين الدول وازدياد تدفق السلع في الكتل التجارية الإقليمية، وهو ما تسبب في تقلص نسبة نجاح الحظر المفروض على الحدود الوطنية، القليل منذ البداية، بشكل أكبر. غالبا ما تؤدي الإجراءات الصارمة التي تتخذها السلطات في منطقة ما إلى تحولات في نمط النشاط الإتجار

(1) Ibid. p4.
(2) Ibid. p5.
(3) Ibid. p6.
(4) Ibid. p6.

بالمخدرات أو إلى انتقاله إلى منطقة أخرى. في حين أن جهود الاعتراض قد تؤدي إلى إطالة أو تغيير سلسلة نشاط الإتجار بالمخدرات وزيادة تعرضه للمصادرة في منطقة معينة، إلا إذا كانت معدلات نجاح الحظر والمصادرة عالية، فمن المرجح عندئذ أن تستمر شحنات المخدرات. ويرجح أن يتربح الفقراء المركونين فعلا على هامش المجتمع أموالا وفيرة ونسبيا لا يخسرون الكثير جرّاء انخراطهم في نشاط التهريب. فمع توفر فرص تربح كبيرة جدا يقابلها متوسط مصادرة يتراوح بما نسبته 10% (وهو ما يجري ذكره في الغالب ضمن أجهزة إنفاذ القانون)، حينئذ ليس من المرجح أن تنهي جهود الاعتراض نشاط توزيع المخدرات وتقضي عليه. من الأرجح أن يتم تغيير نمط التهريب والسعي إلى طرق متنوعة أكثر أمانا[1].

إن طبيعة الاتجار بالمخدرات عالية الخطورة والمكاسب معروفة جيدا. حيث تتدفق الأرباح المترتبة على تجارة المخدرات إلى خزائن المنظمات الإجرامية والتي لها مصالح مالية غير مشروعة ولا قانونية في مجالات أخرى، كالدعارة والابتزاز. في بعض الحالات، قد تقوم الجماعات السياسية المنشقة او المتمردة بتجارة المخدرات التي ترغب في الحصول على الأموال لدعم مشتريات الأسلحة أو التمرد السياسي أو الإرهاب. فمثلا، غالبا ما يجري إضعاف مساعي إنفاذ قوانين المخدرات من قبل الجماعات المتمردة التي تخوض صراعات مرّة وقاسية مع المنظمات الإجرامية في سبيل السيطرة على تجارة المخدرات. وبالتالي، تقويض الإتجار بالمخدرات يتأثر سلبا بحالة ضعف الاستقرار الناجم عن الخلافات السياسية داخل الدول وفيما بينها، ولاسيما تلك التي تضم مجاميع متمردة أو انفصالية، تستهدف عرقلة أداء الحكومة. وفي الغالب فإن الحكومات العاجزة عن السيطرة على المجاميع المتمردة الرئيسة التي تشكل تحديا أساسيا لسلطتها سوف يضعف نجاحها السيطرة على الإتجار بالمخدرات التي تدر على المجاميع المتمردة مبالغ ضخمة من المال توفر لهم القدرة على شراء الأسلحة وتعظيم النفوذ. وسوف تتلكأ مثل هذه الحكومات في إجراء برامج التنمية الوطنية داخل المناطق التي ينتشر فيها إنتاج محاصيل المخدرات[2].

## المبحث الثاني: التداعيات الاجتماعية لتعاطي المخدرات والاتجار بها

مع عدم وجود سبب واحد أو علاج بسيط، يستمر تعاطي المخدرات والعديد من المشكلات المرتبطة بها في الازدياد في مناطق كثيرة من العالم. وكذلك فإن المشكلات المتعلقة بالمخدرات كالأمراض والحوادث الرافقة لها وتراجع الإنتاجية في العمل والوفيات وغيرها سوف تستمر في الازدياد. أشارت التقارير التي تصدرها الأمم المتحدة إلى أن 284 مليون شخص تقريبا يتراوح سنّهم بين 15

[1] Ibid. p6.

[2] Ibid. p6.

و 64 سنة يتناولون المخدرات في كافة ارجاء العالم في عام 2020، بمعدل تزايد قدره 26 بالمائة عن العقد السابق. على المستوى العالمي، يفترض هذا التقرير أن 11.2 مليون شخص في جميع أنحاء العالم من مدمنو المخدرات يتعاطونها عن طريق الحقن. وقد كان تقريرا نصف هذا العدد يعانون التهاب الكبد الفيروسي، وكذلك 1.4 مليون شخص يعانون فيروس نقص المناعة البشرية وأيضا 1.2 مليون شخص قد كانوا مصابين بكلا المرضين[1].

في أكثر دول العالم، يبدو على المؤسسات الاجتماعية والسياسية اليوم بأنها أكثر ضعفا بالمقارنة مع ما كانت عليه سابقا. وقد قام عدد من الدول أيضا بتقنين القنّب (الحشيش) والتسامح في تعاطيه. في أقصى الحالات، فإن هذه المؤسسات يبدو عليها بأنها تغامر بشرعيتها واستقرارها. فعند ضُعف تواصل الحكومة بالشعب وتمكنها من التحكم بالعمليات الاقتصادية، يضعف المجتمع المدني ويختل وضعه. ومن ثم، فالحكومة الضعيفة التي تعاني الفساد والمتسببة بالإحباط المدني تشكل اوضاعا مساعدة على تنامي المخدرات والعمليات المرتبطة بإنتاجها وتعاطيها والإتجار بها. وينجم عن تعاطي المخدرات تأثيرات هدامة (سيئة للغاية) على السلوك والدماغ البشري المسؤول عن مجموعة كبيرة من الأنشطة الإنسانية. وهكذا، فإن انتشار المخدرات وتعاطيها يعرقل التنمية البشرية والاجتماعية بشكل واسع ومن غير الممكن الفصل بينه وبين المشكلات المستقرة في المجتمع كالمرض والبطالة والفقر والجريمة[2].

**المطلب الأول: أثار المخدرات**

**أ. الأسرة والمجتمع**

التغيرات متسارعة الخطى على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي مثلت تحديا لسلطة الأسرة واستقرارها. غالبا ما يُنظر إلى الأسرة على أنها المصدر الأساسي للقوة، ومصدر الرعاية والدعم لأفرادها بالإضافة إلى ضمان الاستقرار واستمرارية الأجيال للمجتمع والثقافة[3].

يبدو أن تفكك الأسرة مرتبط، بطريقة ما، بمشاكل تعاطي المخدرات. الدراسة التي أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وجامعة الأمم المتحدة أظهرت أن تفكك الأسرة متعلق بشكل

(1) United Nations, "UN office on Drug and Crime (UNODC) World Drug Report 2022 highlight trends in cannabis post legalization, environmental impacts of illicit drugs and drug use among Women and Youth," (office of Drug and Crime). United Nations, June 2022. P19.

(2) Mary Imelda Obianuju Nwogu. Op Cite. p62.

(3) UNDCP. Op Cite. P10.

وثيق بتعاطي المخدرات أكثر من تعلقه بالفقر. وبالمثل، وجدت الدراسة التي قام بها نفس المعهد أنه في المناطق التي تفككت فيها الضوابط الاجتماعية التي تمارسها الأسرة والمجتمع، أصبح استهلاك المخدرات سائدا بين الشباب من الرجال والنساء والأطفال. وكذلك فإن نفس الدراسة ترجع السبب خلف تنامي تعاطي المخدرات والمؤثرات الذهنية إلى التغير الثقافي السريع والتحضر وانهيار التماسك الأسري. يمكن أن تعمل العلاقة أيضا في الاتجاه الآخر، إذ يفضي تناول المخدرات وتعاطيها إلى توتر العلاقات الأسرية وفي نهاية المطاف جعل الأسر منحلة ومتفككة؛ أي تحويل الأسر من أصول المجتمع إلى عبء على المجتمع[1].

ورغما عن التأثير القوي الذي تزاوله العائلات في صياغة منظومة القيم والأنماط السلوكية للأبناء ومن ثم الحيلولة دون تناول المخدرات وتعاطيها، غير أن مجاميع الأقران في الغالب لها تأثير موازي وفي بعض البلدان قد يكون أقوى. ويعتقد أن العوامل الأسرية الدافعة أو المحفزة على تعاطي المخدرات تشتمل على الغياب الأبوي الطويل أو الصادم، وفرض الانضباط القاسي، والفشل الأبوي في التواصل على الصعيد العاطفي وترسيخ جسور الدفء والمحبة بين كافة أفراد الأسرة، وتعاطي المخدرات من قبل الوالدين أو أحدهما. قد يفضي ضعف استقرار الأسرة الناتج عن الدخل المنخفض وغير المنتظم والبطالة إلى زيادة في الضغط على الأسرة وتعرضها لمشكلة المخدرات[2].

المراهقة هي الفترة التي تحدث فيها تغييرات هائلة في عملية تطور الشخصية لدى الشباب. معها يحين الوقت بالنسبة للمراهق في تنمية شعوره بهويته الذاتية. هي مرحلة تشتمل على السعي للاستقلال عن قيم الوالدين وارتباطاتهم وتشكيل روابط ومنظومة أفكار وقيم اجتماعية خاصة وربما تكون جديدة. يتزامن مع الاستقلال في الشخصية والذات عن الوالدين، حاجة الشباب إلى إنشاء علاقات أخرى مفيدة. الفئة التالية التيمن المحتم لها ملء هذا الفراغ سوف تكون مجموعة الأقران. غالبا ما يؤثر الأقران الذين يرتبط بهم الشاب أو الشابة على الاستهانة بتعاطي المخدرات أو تعاطيها فعلا كجزء من سلوكهم الاجتماعي[3].

ورغما عن ذلك، بعض الباحثين وجدوا أن تأثير الأقران له درجة عالية عندما تضعف الأدوار الإشرافية التقليدية للوالدين فحسب. وعليه، من المرجح ان الآباء الممارسين لأدوار عائلية تقليدية هم

(1) Office of Justice Programs. "ECONOMIC AND SOCIAL CONSEQUENCES OF DRUG ABUSE AND ILLICIT TRAFFICKING." United Nations, Vienna Austria, 1998. P30.

(2) Ibid. P30.

(3) Mary Imelda Obianuju Nwogu. Op Cite. p63.

قادرين على تخفيض والحد من تأثير الأقران على مواقف الأبناء حيال مسألة المخدرات، ومن ثم، فإن للآباء تأثير هام وحاسم على سلوك الأبناء[1].

**أولا: العلاقات الأسرية والإدمان**

توجد آثار غير حصرية يطرحها إدمان المخدرات على الأسرة. فالعلاقات المتوترة والمشكلات المالية وارتفاع مخاطر المعاملة السيئة التي تنطوي على العنف والاعتداء كلها تمثل البداية فقط. وطالما كان لكل عائلة ديناميكية مختلفة، فمن الممكن ان لا تشعر جميع العائلات بذات التأثيرات وبقدر متساوي. ومع صرف النظر عن ذلك، فمن المتعذر إنكار تأثيرات الإدمان على الأسرة بأكملها[2].

في الواقع، يسفر الإدمان عن توتر شديد في العلاقات، وبصرف النظر عن مَن مِن أفراد الأسرة المتورط في المشكلة. إذ ليس من المهم ان يكون المدمن هو أحد الوالدين أم الأبن أو الشقيق أو الزوج. فسوف يعاني كل فرد في الأسرة مع المدمن إلى حد ما. في الواقع، يعتبر العيش مع فرد متورط بالإدمان المستمر تحديا يوميا لجميع أعضاء الأسرة في المنزل وخارجه[3].

يتفاعل أفراد الأسرة مع هذا الواقع والتحدي أيضا بطرق متباينة. حيث يتراجع بعض الأعضاء عن وحدة الأسرة لتفادي الاحتكاك والتعامل مع العضو المدمن. إنهم يحاولون تجنب أقحام أنفسهم في المخاطر والفوضى المرافقة لعضو الأسرة المدمن. في حين يتبنى البعض دورا عكسيا ويسعون إلى التأثير أو السيطرة على العضو المدمن في سبيل وضع حد لإدمانه وإيقافه أو منحه المساعدة. في حين يركب أعضاء آخرون الخط الوسط ويسعون جاهدين للاندماج والتكيف مع الواقع الراهن[4].

**ثانيا: تأثير الإدمان على الأطفال**

الأطفال الأيتام أو الذين يقع عبء تربيتهم ورعايتهم على عاتق أحد الوالدين المنفصلين وهو ممن يتعاطون المخدرات فليس لدى الأطفال من يلجؤون إليه. إنه وضع للأطفال مشابه للذين يعيشون في منزل يتألف من والدين يعاني كلاهما من إشكالية الإدمان. فعندما يعاني الإدمان أحد الوالدين فحسب، سوف يكون هناك والد آخر يتدخل في توفير الرعاية والحماية. وعندئذ تستمر معاناة الأبناء

---

(1) UNDCP. Op Cite. P10.

(2) Elliott Redwine. “How Drug Addiction Affects the Entire Family.” Peace Valley Recovery. 2023.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

جرّاء إدمان المخدرات من قبل أحد الوالدين غير أنه ما زال لديهم في هذا الوضع بعض الدعم من الطرف الآخر.

إن الأطفال المتواجدين في كنف والد مدمن يترعرعون في بيئة غير ممكن التنبؤ بها ومليئة بالسرية وعكس الدور المتوقع في الحصول على الرعاية والحماية. وعوضا لذلك يحصلون على دعما ماديا وعاطفيا متذبذب. إن تجربة الأطفال في النشوء ضمن هذه البيئات تؤثر على التطور الاجتماعي والصحة والثقة بالنفس وما إلى ذلك. كما توجد إمكانية واسعة للغاية في الإساءة أو العنف ضد هؤلاء الأطفال[1].

**ثالثا: تأثير الإدمان على الوالدين**

بالنسبة للآباء والأمهات ممن لديهم أبن متورط في مشكلة الإدمان فيعانون مجموعة خاصة من المصاعب. إنهم يعانون باستمرار من القلق بشأن سلامة وصحة وسعادة أبنهم. ربما يحملون أنفسهم مسؤولية تبني أبناءهم هذا المسار ويتساءلون أين أخطأوا. في الحقيقة، من المؤلم للغاية أن تكون والدا ولا تمتلك سوى العجز وانت تشاهد ابنك يعاني الإدمان.

**رابعا: تأثير الإدمان على الأشقاء**

يتم النظر أحيانا إلى أشقاء المدمنين باعتبارهم "الضحايا غير المرئيين". حيث ينتاب هؤلاء الأشقاء مشاعر متباينة مثل الارتباك والاستياء والإحباط والعار وما إلى ذلك. إذ يستهلك طاقة الآباء الأشقاء المتورطين في مشكلة الإدمان. مشاكلهم المتواصلة والمتصاعدة تجذب انتباه وتركيز الآباء بعيدا عن الأبناء الآخرين. وهذا الحال يحفز الأبناء غير المدمنين على الابتعاد.

**خامسا: تأثير الإدمان على الأسرة**

طالما أن الإدمان يتسبب بمجموعة منوعة من الأثار على الفرد المتعاطي للمخدرات، فإن الإدمان يسفر عن مجموعة أخرى من الأثار على الأسرة. وتتوقف الأثار بشكل دقيق على أمور مثل أيا من أفراد الأسرة متورط بالإدمان، أو ما هو عمر الأبناء المتورطين، أو هل يعيش الأبناء المتورطين بالإدمان مع والديهم. في الواقع، ليس كافة العائلات تعاني نفس القدر من التأثيرات، لكنها في أغلب الأحيان متشابهة إلى حد كبير[2].

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.

وعندما يكون الإدمان في مرحلة متقدمة، تمسي تصرفات المدمنين غير متوقعة والتعامل معهم يصبح صعبا. إنهم متقلبون ومحبطون وغاضبون، ويهاجمون المقربين منهم. المخدرات والكحول تثبط الفرد بشكل متزايد. وعلى الأرجح أن تكون تصرفات المدمنين تحت تأثير المخدرات.

ويعد ازدياد مخاطر سوء المعاملة هو أكثر النتائج الوخيمة التي يؤثر بها إدمان المخدرات على الأسرة بأكملها. سواء تمثل ذلك بالاعتداء العاطفي أو المادي أو الجنسي، فإن المخاطر تتعاظم. هناك احتمال أكبر أن يتعرض أفراد الأسرة للعنف على يد المدمن[1].

التأثير السلبي الآخر لإدمان المخدرات على وحدة الأسرة هو إمكانية تحول عضو آخر من العائلة نحو تعاطي المخدرات. إذ يرجح ان يحذو الأبناء الذين يكبرون مع وجود عضو متعاطي للمخدرات في الأسرة حذو العضو المدمن أيضا. فهم يحذون حذوهم. فقد يلجأ الأشقاء إلى تناول المخدرات لأجل الهروب من الفوضى التي يتسبب بها أخوتهم المدمنين في منازلهم[2].

**ب. الصحة**

إن التأثيرات السلبية التي يخلفها تعاطي المخدرات على الصحة واضحة ومدعومة علميا وموثقة في مؤلفات منتشرة على نطاق واسع وتتجاوز نطاق هذه الدراسة. تفضي المشكلات الصحية في التسبب في إضعاف الحياة الأسرية والمواظبة على العمل المنتج، وتقليص جودة الحياة، وربما حتى تضع مسألة البقاء على قيد الحياة على المحك. ليست هناك صورة شاملة عن الآثار الصحية عالميا جرّاء تعاطي المخدرات. وبالرغم من ذلك، تتوفر تقارير دولية كثيرة ويجري مناقشة تأثيرات المواد المسببة للإدمان على الصحة ضمن كلا من البلدان الصناعية والنامية[3].

يشتمل السياق الأوسع للمواد المتسببة بحدوث الإدمان كلا من الكحول والتبغ وفي مقدمتهم المخدرات. وتتشارك هذه المواد جميعا خصائص هامة عديدة. فهي تساهم في تغيير طارئ على وظيفة الدماغ البشري وذات تأثير ملحوظ على السلوك؛ ويجري استخدامها بشكل واسع النطاق في مختلف أرجاء العالم؛ كما أنها ترهق المجتمع عبر رفع التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات الإنتاجية وكيفية الانتفاع من الخدمات الحكومية المحدودة. وتشكل الوفيات نتيجة تعاطي المخدرات مصدر قلق رئيس. تشير التقديرات غير الرسمية الأخيرة إلى أنه ربما تحدث 200000 حالة وفاة مرتبطة بالحقن بالمخدرات سنويا بناء على الحجم المقدر لعدد سكان العالم الحالي من متعاطي المخدرات بالحقن والذي يبلغ حوالي 5.3 مليون مدمن. أفادت منظمة الصحة العالمية بما يلي:

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) UNDCP. Op Cite. P14.

"تشير البيانات الموجودة إلى زيادة عدة أضعاف في الوفيات المرتبطة بالمخدرات على مدى العقد الماضي ... وتراوحت معدلات الوفيات السنوية بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن أو مدمني المخدرات في برامج العلاج بين واحد واثنان في المائة في أوروبا والولايات المتحدة"[1].

المواد المرتبطة عادة بالوفيات جرّاء تعاطي المخدرات هي الكوكايين والهيروين (والمواد الأفيونية الأخرى). أما المهلوسات والحشيش وغيرها من المواد هي أقل تسببا في ذلك. وكثيرا ما لوحظ مزيج من المخدرات والكحول. وفي هذا السياق يشير بعض المختصين إلى أنه وبالرغم من شياع استخدام مصطلح "جرعة زائدة"، إلا أنه من المضلل تداوله بسبب أن التفاعلات المختلفة – مثل فرط الحساسية– قد تكون المتسبب الحقيقي بحدوث الوفاة في العديد من الحالات عوضا عن تأثير التسمم الحاد جرّاء الكميات المفرطة من المخدرات والأدوية. إن التوافر والتكلفة والمحتويات الكيميائية للأدوية المخدرة والمشكلات الصحية الموجودة مسبقا والتي قد تهدد الحياة وأنماط الاستخدام كلها عوامل قد تلعب أدوارا رئيسية في تحديد ما إذا كانت الآثار الضارة تحدث في أي حالة فردية. وفيما يتعلق بالتعاطي المزمن، فقد تكون مخاطر تلف الرئتين بواسطة تدخين الحشيش أكبر من التبغ. وتعليقا على الآثار العامة لتعاطي المواد المسببة للإدمان، جاء في تقرير صحي رئيسي أن: "القرارات المتعلقة بمكافحة التبغ وغيره من المواد المسببة للإدمان هي من بين أهم الخيارات المتعلقة بالصحة التي يمكن أن تتخذها المجتمعات بشكل جماعي[2].

أصبحت العلاقة بين حقن الأدوية وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية مصدر قلق كبير في أجزاء كثيرة من العالم. ولكن وفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية، فإن العلاقة تنامت بين تعاطي المخدرات والتهاب الكبد والسل وأمراض القلب والأوعية الدموية وتليف الكبد والاضطرابات العصبية والنفسية؛ والحمل غير المرغوب فيه ومضاعفات الحمل بما في ذلك الضائقة الجنينية؛ والعنف والانتحار[3].

في حين أن المشكلات الصحية تؤثر في المقام الأول على متعاطي المخدرات المعنيين وتؤثر بشكل غير مباشر فقط على المجتمع بشكل عام، من خلال ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، فإن الروابط بين إدمان المخدرات، وتبادل الإبر، والبغاء، والإيدز وأمراض أخرى يمكن إثباتها بشكل أوضح. هذا يخلق مخاطر صحية إضافية للمجتمع ككل. حوالي 22 في المائة من المصابين بفيروس

(1) Ibid. P14.

(2) Ibid. P14.

(3) Id. Pp 16-17.

نقص المناعة البشرية / الإيدز حول العالم يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن. هذه نسبة أعلى بكثير من إجمالي عدد متعاطي المخدرات بالحقن بين سكان العالم[1].

**ج- التعليم**

على الرغم من أن التعليم وتعاطي المخدرات يبدوان في كثير من الأحيان في علاقة متبادلة التأثير، فمن المعتقد عموما أن التعليم هو نقطة مهمة للتدخل للوقاية من تعاطي المخدرات.

غالبا ما يعاني طلاب المدارس الذين يتعاطون المخدرات من ضعف الذاكرة قصيرة المدى والمهارات الفكرية الأخرى، وضعف القدرة على التتبع في الوظائف الحسية والإدراكية، والانشغال بتناول الأدوية، والنمو العاطفي والاجتماعي الضار، وبالتالي ضعف الأداء الدراسي بشكل عام. يؤدي انخفاض الكفاءة المعرفية إلى ضعف الأداء الأكاديمي وبالتالي انخفاض في تقدير الذات. يساهم هذا في عدم الاستقرار في إحساس الفرد بالهوية والذي بدوره من المرجح أن يساهم في زيادة استهلاك المخدرات، وبالتالي خلق حلقة مفرغة.[2].

في الوقت نفسه، يعد التعليم أحد الوسائل الرئيسة للوقاية من تعاطي المخدرات. ومع ذلك، ينبغي تقدير أن التثقيف الوقائي هو عملية لن تسفر عن نتائج إلا على المدى الطويل، ولا سيما بالتعاون الوثيق بين الوالدين. لسوء الحظ، لا تتوفر عادة المعلومات المُثبتة علميا حول الفعالية الشاملة وفعالية التكلفة للمناهج المختلفة.[3]

أن الأدوية المخدرة يمكن أن تقلل من العمليات المعرفية، مما يجعل من الصعب على المراهقين والشباب تطوير مجموعة وظيفية من القيم والمثل العليا. قد تشغل الأدوية تفكير الشخص وتهيمن عليه باعتبارها توفر حلّا للمشكلات التي تحتاج في الواقع إلى حلول غير دوائية. قد يتعاطى المراهقين –مثلهم مثل البالغين– الأدوية المخدرة للتعامل مع المشكلات التي لا يمكن حلها بمثل هذه المواد.[4]

**د- تأثير المخدرات على مكان العمل**

مكان العمل هو جزء من المجتمع، مما يعكس نقاط قوته وضعفه. مهام العمل التي تتطلب مستوى عالي من الرشاد، والذاكرة الفورية والمهارات الحركية الدقيقة تتعطل بسهولة عن طريق الأدوية المخدرة والمخدرات. الوظائف الحساسة مع المسؤولية المباشرة عن سلامة ورفاهية الآخرين معرضة

---

[1] Ibid. P33.

[2] Office of Justice Programs. Op Cite. P35.

[3] Ibid. P35.

[4] UNDCP. Op Cite. P21.

بشكل خاص لإعاقة المخدرات. قد تزيد الأدوية المخدرة من وقت الاستجابة وتعطل المهارات الحركية الدقيقة وتسبب تغيرات في المزاج. للمخدرات القدرة على التسبب في تعاطي قهري –أي إدمان– وتعطيل العمل والحياة الأسرية. متعاطو المخدرات يعانون من الغياب والحوادث في العمل، والمشكلات الصحية، وفقدان الإنتاجية أكثر من غير المتعاطين.[1]

**المطلب الثاني: المخدرات والجرائم**

تظهر البيانات المتاحة ارتباطا إيجابيا بين تعاطي المخدرات من جهة والجريمة والانحراف من جهة اخرى. لقد ذكر العديد من الباحثين أن هناك علاقة وثيقة بين تعاطي المخدرات والجريمة. متعاطو المخدرات يرتكبون جرائم لدفع ثمن المخدرات وهذا يلحق الضرر بالمجتمع. علاوة على ذلك، يقع العديد من المجرمين تحت تأثير المخدرات أثناء ارتكابهم للجرائم. الاتجار بالمخدرات نتيجة أخرى لتعاطي المخدرات.

أشارت الباحثة "ماري اميلدا" إلى تمكّن بعض الباحثين أيضا من إثبات أن بداية استخدام المواد الأفيونية مرتبطة بتصعيد الجريمة، بغض النظر عن التغيرات التي تحدث مع تقدم العمر. ومن ثم، يبدو أن البدء في تعاطي المواد الأفيونية هو حافز أساس للإجرام؛ فينبغي أن تشتمل إجراءات احتواء والقضاء على الجرائم والمخالفات الحد من رواج المخدرات وتعاطيها. إذ لا تنفصل مشكلتي المخدرات والجريمة عن بعضهما البعض، فهما مقترنان بقوة ومتصلان معا. تناول المخدرات قد يسبق الجريمة أو العكس. كما يتبين من البيانات المتعلقة بالجريمة والمخدرات أن مدمنو الهيروين في العادة يكونون متورطين بشدة في الجريمة وأن تناول الأفيون بشكل يومي يضاعف الإجرام عدة مرات.[2]

غالبًا ما يؤدي التأثير الأوسع لتعاطي المخدرات والجريمة إلى زيادة التوتر والسلوكيات المنحرفة الأخرى، مما يضع أعباء إضافية على مؤسسات مثل الأسرة والمدارس ودور العبادة. وتؤثر الجرائم المرتبطة بالمخدرات في ضعف الاستقرار في النظام السياسي / المجتمعي وزحام مرافق الشرطة والمحاكم وباقي المرافق الإصلاحية[3].

(1) Office of Justice Programs. Op Cite. P42.

(2) Mary Imelda Obianuju Nwogu. Op Cite. p60.

(3) Ibid. p60.

**أ- الجريمة**

المخدرات والجريمة مترابطان بعدة طرق. يشكل إنتاج المخدرات وتصنيعها وتوزيعها وحيازتها واستهلاكها جرائم جنائية في غالبية البلدان، ولا سيما تلك البلدان الموقعة على اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات للأعوام 1961 و 1971 و 1988.[1]

تزيد المخدرات من احتمالية العديد من أنواع النشاط الإجرامي. الجرائم المقترنة بالمخدرات تحدث في الأساس على شكل نشاط متعلق بالاتجار، ويشتمل ذلك على النزاعات العنيفة بين جماعات الاتجار المتنافسة على رفع حصصها التسويقية. وفي ذات الوقت فأنه ناتج عن احتياج مدمنو المخدرات إلى تمويل إدمانهم عبر السرقة والدعارة.[2]

وبالرغم من أن البحث في الولايات المتحدة يشير إلى أن الجنوح (على وجه الخصوص، التورط في جريمة الممتلكات) يسبق تعاطي المخدرات، فمن غير المشكوك به أن هذا النمط من الجرائم يتصاعد إذا أقترن بالإدمان. مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بالجريمة تشير إلى وجود إمكانية قوية حول ميول مدمنو المخدرات إلى الانخراط بشدة في الأنشطة الإجرامية، كما ويُبدي المجرمين متعاطو المخدرات بشكل منتظم ويومي معدل إجرام أعلى بكثير من المجرمين غير المتعاطين للمخدرات.[3]

تتباين الدول في كيفية تعريف الجريمة. وبالرغم من ذلك، في مجال الإتجار المخدرات وتعاطيها، يجري توفير أرضية مفاهيمية مشتركة بواسطة المعاهدات الدولية حول المخدرات. أغلب تلك المعاهدات تشتمل على التزامات تقتضي تضمين أحكاما جزائية ضمن القوانين الوطنية المتعلقة بجرائم الاتجار.[4]

من الممكن ان تتلازم الجريمة والمخدرات بطرق عديدة، وأيا منها ليس بسيطا. فمرة قد تشكل عملية إنتاج المخدرات أو تصنيعها أو توزيعها أو حيازتها جريمة. ومرة أخرى يرجح ان تكون المخدرات متسبب رئيس في رفع امكانية وقوع جرائم أخرى ليست خاصة بالمخدرات. ومرة ثالثة تستخدم المخدرات من اجل كسب المال، مع غسيل للأموال فيما بعد. ومرة رابعة من الممكن ان تترابط المخدرات بشكل وثيق مع معضلات رئيسة أخرى، كالاستخدام غير القانوني للأسلحة والإتجار بها، وأشكال أخرى متفاوتة من العنف والإرهاب.[5]

---

(1) Office of Justice Programs. Op Cite. P37.

(2) Ibid. P37.

(3) Ibid. P37.

(4) UNDCP. Op Cite. P24.

(5) Ibid. P24.

لقد استفاض المختصين والخبراء في البحث والنقاش حول الرابطة المعقدة بين تجارة المخدرات وتعاطيها وبين الانحراف والجريمة خلال العقود السابقة. وفي الغالب لوحظ وجود ترابط مهم بين تعاطي المواد المخدرة والسلوك المنحرف، بشكل خاص وان تناول المخدرات يزيد من خطورة الانحراف. كما يقترن النشاط الجنسي المبكر بشكل وثيق أيضا بالجنوح وتعاطي المخدرات. أبلغت الفتيات الحوامل عن زيادة تعاطي الكحول والعقاقير الأخرى قبل الحمل. الشباب غير المبالين لأهمية وجود ارتباط متين بينهم وبين والديهم يتعرضون أكثر من غيرهم لإدمان المخدرات والانحراف بأشكاله المتفاوتة.[1]

ومن التأثيرات الأخرى للجريمة أن جدول الأعمال السياسي يزدحم بمواضيع تناول المخدرات والمشكلات المتعلقة بها، مثل الخشية من جرائم العنف، وعجز الشباب وارتفاع معدل الدعارة. كما قد يشارك عدد من الإرهابيين وعصابات الجريمة المنظمة في تجارة المخدرات أو تربطهم صلات وثيقة بها. وفي الغالب فإن العلاقة بين الاثنين تدور حول المال والسلطة. وبالعكس فقد يكون للتغييرات السياسية أثارها الخاصة على سُبل التهريب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات. ويستشهد على ذلك الآثار التي رافقت فتح الحدود داخل الاتحاد الأوروبي في توسيع قضايا تهريب المخدرات والإرهاب وجرائم الكمبيوتر.[2]

إن تناول المخدرات له تأثير واسع النطاق على إنفاذ القانون. في كل نقطة على طول مسار الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، يكون للمخدرات عواقب سلبية لأنها تصرف الوقت والطاقة والموارد الحكومية بعيدا عن المسؤوليات الأخرى. المراقبة والاستخبارات والمصادرة والمنع والادعاء والمقاضاة والحكم والسجون والإفراج المشروط، جميع هذه الإجراءات بحاجة لأن تصبح متخصصة لأجل التعامل مع حجم وتعقيد قضايا المخدرات. توجد ضرورة إلى إيجاد محاكم مخدرات مختصة في بعض البلدان لمعالجة عبء قضايا المخدرات. إن التكاليف الإجمالية المترتبة على تعاطي المخدرات التي يتحملها المجتمع هي موضوع ذو اهتمام متزايد ضمن عملية صنع السياسة الوطنية والدولية.[3]

**ب- تجارة المخدرات أحد أوجه الجرائم عبر الوطنية**

الجماعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية تتسبب في إلحاق الأذى بالأفراد والمجتمعات بسبب الجرائم التي يقترفونها بدافع الربح. فمثلا، تُزيد عملية الاتجار بالمخدرات من معدلات التعاطي والإدمان، والجرائم الصغيرة، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية من قبل متعاطو المخدرات بواسطة

(1) Ibid. P24.

(2) Ibid. P25.

(3) Ibid. P25.

الحقن. إن انخفاض الإنتاجية وضياعها وحوادث العمل وازدياد الإنفاق على الرعاية الصحية جميعها تكاليف اقتصادية متعلقة بالمخدرات وتعاطيها.

ومع ذلك، في كثير من الأحيان، يتم وصف الجريمة عبر الوطنية على أنها تهديد للأمن القومي، وتتطلب استجابة مختلفة من حيث الكم والنوع من قبل الحكومة. أحيانا يحدث هذا الوصف عندما يصل معدل الضرر الناتج عن الجريمة العابرة للحدود إلى أبعاد وبائية –على سبيل المثال– ازدياد نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية الناجمة عن تناول المخدرات. أو فيما إذا كانت الجريمة نفسها ذات طابع خطير بمستوى كافي – كتهريب المواد النووية– فإن التهديد الذي تمثله سوف يعتبر موضوع يتعلق بالأمن القومي. ومع ذلك، في أغلب الأحيان، يجري النظر إلى مرتكبي الجرائم العابرة للحدود –وليس الجرائم نفسها– على أنهم يمثلون تهديدات حقيقية للأمن القومي. ووفقا لهذا الرأي، فإن المجرمين الأكثر ثراءً وقوةً يقوضون الدولة والنظام السياسي والاقتصاد من خلال استخدام الفساد والعنف وإعادة استثمار أرباحهم في الاقتصاد المشروع[1].

على مستوى أساسي للغاية، فإن الإمكانية التي تتمتع بها المؤسسات الإجرامية العابرة للوطنية في تجاوز والإفلات من ضوابط حدود الدولة وتأمين خطوط نقل جديدة غير مشروعة للبضائع والأشخاص تتحدى قدرة الدولة على مزاولة وظائفها الأساسية كضامن للسلطة الوطنية، وصاحب الحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة وتوفيره للصالح العام. إن سياق أنشطة المؤسسات الإجرامية العابرة للحدود وطبيعتها الخاصة يفضي إلى إفساد وتقويض العديد من الوكالات والأجهزة الحكومية، وهو ما يوفر أدوات تُمكّن المنظمات الإجرامية العابرة للحدود في التأثير على طبيعة الحكومة وسياسة الدولة في البلدان المضيفة. في أقصى الحالات، تمسي المنظمات الإجرامية العابرة للحدود قوية بما فيه الكفاية بحيث تتحدى وتشغل اختصاص الدولة في احتكار واستخدام القوة، كما جرى في بعض المناطق النائية من المناطق المنتجة للمخدرات في كولومبيا وبيرو وبوليفيا[2].

ثانيا، من الممكن ان تمسي الجريمة عبر الوطنية تهديدا معنويا أساسيا بواسطة القدرة التي تمتلكها على إفساد أو إكراه المسؤولين والموظفين الحكوميين. في بعض الدول، استفادت المؤسسات الإجرامية عبر الوطنية من حالة ضعف الاستقرار الذي رافق التحولات في النظام السياسي، مستخدمة الفساد لتوسيع نفوذها إلى أعلى مستويات الدولة وبالتالي حماية نفسها من إنفاذ القانون. هذا التهديد يصبح أكثر خطورة في الأوضاع التي يكون فيها لدى الدول قدرة محدودة على حماية نفسها من مثل

(1) Collins, Alan. “Contemporary Security Studies”, Oxford University Press's, United Kingdom, Third Edition. 2013. P354.

(2) Ibid. P354.

هذه التهديدات، كما هو الحال في الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ، أو في الحكومات المحلية أو الإقليمية داخل الولايات الفيدرالية الأكبر. في أقصى الحالات، قد تفضي قوة الجريمة المنظمة بالنسبة للحكومات إلى أشكال هجينة من الحكم حيث يشكل السياسيون وإنفاذ القانون والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود شبكات دعم متبادل، كما لوحظ في بعض المدن والبلدات في المكسيك[1].

ثالثا، الحكومات تعتبر الجريمة العابرة للحدود تهديدا أمنيا عالي المستوى لدرجة أنه يقوض الاستقرار السياسي من خلال التشكيك في شرعية الأنظمة الجديدة. يساهم الضعف الملحوظ في إنفاذ القانون في الأنظمة السياسية الجديدة –ولاسيما الديمقراطية– في الاستجابة للجريمة عبر الوطنية وانعدام الأمن العام في تقويض ثقة الجمهور وولائه للنظام السياسي الجديد. في أقصى الظروف، من الممكن أن يسفر رد الفعل الشعبي عن استبدال الحكومات أو الأنظمة، وهو ما يفضي في بعض الأحيان إلى الحنين إلى أشكال أكثر استبدادية للحكم. هذه الناحية من التهديد التي تشكلها الجريمة العابرة للحدود الوطنية هي مصدر خشية وقلق للقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللتان لديهما مصلحة في تعزيز الديمقراطية.[2]

رابعا، كذلك من الممكن ان يتم النظر إلى الجريمة العابرة للوطنية على أنها مصدر تهديد للتنمية الاقتصادية (وبالتالي الأمن القومي). في الواقع، يجري النظر للجريمة المنظمة على أنها تهديد للتنمية والتطور بنفس القدر الذي تقوض فيه سيادة القانون وتطرد الاستثمار الأجنبي بسبب زيادة معدل العنف وضُعف الأمن لدى المجتمعات المضيفة. يضاف لذلك، عادة ما يُعيد المجرمون توظيف واستثمار عائداتهم المالية –المُتأتية عن الجريمة– في الاقتصاد القانوني كجزء من مساعي غسيل الأموال، وعلى الأغلب تتمتع هذه الشركات التابعة للمنظمات الإجرامية بميزة تنافسية غير عادلة عبر وصولها لرأس المال الرخيص وقدرتها على ترهيب المنافسين في السوق.[3]

## الخاتمة والتوصيات:

أشارت تقارير الأمم المتحدة، وملاحظات المختصين، ودراسات الأنشطة الإجرامية في جميع أنحاء العالم، والتقارير الصحية والتعليمية والخاصة بالعمل في جميع الثقافات، إلى مشكلات خطيرة تتعلق بالجريمة، مدفوعة أو مرتبطة في أحسن الأحوال بتعاطي المخدرات. وأكثر الفئات العمرية تعرضا لتعاطي المخدرات هم الشباب. ومن ثم، فإن السكان المعرضين لخطر تعاطي المخدرات

(1) Ibid. P355.

(2) Ibid. P356.

(3) Ibid. P356.

وإساءة استخدامها والجريمة هم الأكثر احتياجا للعمل المنتج وبناء الأمة أو تنميتها. وهكذا، تشكل المخدرات والجرائم بوضوح تحديات جوهرية وكبيرة للغاية في بناء الأمة وتنمية المجتمع. وتقلل المخدرات من العمليات المعرفية، وهو ما يجعل من الصعب –وفي بعض الأحيان يستحيل– على الشاب تطوير مجموعة صالحة من القيم والمثل العليا. ويفضي تراجع الكفاءة المعرفية أيضا إلى ضعف الأداء الأكاديمي، وانخفاض تقدير الذات، مما يساهم في عدم استقرار إحساس الأفراد بالهوية.

ترى الدراسة ان للعائلات تأثيرا قويا وفاعلا في تشكيل قيم وسلوك الأبناء وتوجيه مواقفهم. ومن الأكيد هو أن المظاهر والتصرفات الأسرية السلبية والخاطئة تساعد وتشجع على رواج المخدرات وتعاطيها بين الأشخاص. تشمل العوامل الأسرية التي قد تؤدي إلى تكثيف تعاطي المخدرات على سبيل المثال لا الحصر، الغياب الأبوي المطول أو المؤلم، والتأديب الأبوي القاسي، وفشل الوالدين في التواصل على المستوى العاطفي، واستخدام الوالدين للعقاقير التي توفر نموذجا سلبيا يحتذي به الأطفال وما إلى ذلك، في حين أن أي مشكلة اجتماعية قد تكون شديدة المقاومة للتغيير، فإن تعاطي المخدرات له تأثيرات قوية، حيث لا يؤثر فقط على عمليات الدماغ التي تؤثر أو تتحكم في السلوك الفردي ولكن أيضا في النهاية على البيئة الاجتماعية.

ومما تجدر الإشارة اليه في الخاتمة، هو تلمُس الدراسة بأن المخدرات والجريمة مرتبطان ارتباطا وثيقا ومتصلان ببعضهما البعض، وقد يسبق أحدهما الآخر، إذ إن المخدرات مشكلة كبيرة ينجم عنها تأثيرات وخيمة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا. ومن ثم، يعتبر فهم مشكلة المخدرات وتأثيراتها الوخيمة بالفعل مفتاح لأي تدخل حكومي لتقويض هذا النشاط والقضاء عليه.

**يوصي الباحثون بمجموعة من التوصيات، على النحو التالي:**

1- تبرز ضرورة أن يكون للمدارس ودور العبادة كالجوامع ومؤسسات المجتمع بأسرها دورا أساسيا وفعالا في تنشئة ورعاية الأطفال وعدم ترك هذا العبء على الوالدين فحسب.

2- من المؤكد هو ان التعليم أداة بالغة الأهمية في تقويض تعاطي المخدرات والجريمة. فكافة المؤسسات والأجهزة (الرسمية وغير الرسمية) مهمة للمساهمات التي يقدمونها في التعلم والتنشئة الاجتماعية. يجب أن يكون هناك دمج في التعليم يشرح تعاطي المخدرات وعواقبها في المناهج الدراسية للمؤسسات الرئيسية سواء كانت حكومية أو أهلية وحتى الدينية منها. ينبغي توعية الجمهور على الدوام بآثار وعواقب تعاطي العقاقير المخدرة وتناول المخدرات. هذه التوعية مفيدة ومهمة للغاية في مساعي مكافحة المخدرات وتعاطيها.

3- بغية خفض رواج المخدرات، يعتبر العلاج الصحي وإعادة التأهيل من المكونات الأساسية لتلك الغاية. ومن الضروري أن يجري النظر لها على أنها طريقة تساعد الأشخاص في التغلب على

الإدمان وتجاوزه وأنها ليست مظهرا من مظاهر العقاب. إذ أشارت أغلب الأبحاث إلى أن العلاج الذي يجري تنفيذه ضمن ظروف صحيحة ومناسبة، قادر على تغيير السلوك بالفعل.

4- يجب مراقبة أنشطة مزودي خدمة الإنترنت لحماية القيم الأخلاقية للمجتمع.

5- يجب ان تنهض الحكومات بواجباتها المتمثلة في إنفاذ سلطة القانون بشكل فعال وهو ما يحد من رواج المخدرات وتعاطيها والجرائم المرابطة بها، إذ أن ضعف الحكومات في إنفاذ سلطة القانون يوفر الأرض الخصبة لنمو تجارة المخدرات والجرائم والفساد المرافق لها.

6- من المستحسن ان تتم عملية الحد من تعاطي المخدرات والجرائم بشكل جذري أو القضاء عليها تماما من خلال التدريب الجيد ورعاية الطفل من قبل المؤسسات السياسية والاجتماعية؛ وضع إطار قانوني ملائم مع آلية إنفاذ فعالة ورقابة صارمة؛ التعليم المناسب للجمهور من قبل مجموعة الدول التي تولي الاهتمام الكافي للحد من استخدام المخدرات وتعاطي المخدرات والإدمان عليها.

7- تبرز ضرورة ان يكون تركيز الحكومة في الاستجابة للجريمة العابرة للحدود الوطنية على استهداف الأفراد والمنظمات التي تقود هذه الجريمة بشكل كبير عوضا عن الاقتصار في التركيز على الأسواق الإجرامية فحسب. فمثلا في حالة تجارة المخدرات، ينبغي استهداف القادة أو "العقد الحاسمة" لمنظمات الاتجار بالمخدرات (بالاعتماد على فيما إذا كانت إدارتها وتنظيمها هرمي أو أعمال شبكية)، بالإضافة إلى ما يمتلكوه من أصول ومقتنيات إجرامية.

8- بالرغم من أن إنفاذ القانون يعتبر الجزء الأهم في أي استراتيجية ترمي إلى مكافحة الجريمة العابرة الوطنية، إلّا إن أوجه الضعف والقصور التي جرى تحديدها آنفا تمخضت عن ايجاد دعوات في اعتماد نهج أكثر شمولا يستند على كافة عناصر القوة الوطنية في التصدي للجريمة. كما يجب إعطاء أهمية أكبر لابتكار تدابير تحمي الضحية (كما في حالة اقحام الأشخاص للاتجار) وتقليل الضرر الذي يلحق بالمجتمع بموازاة استهداف المنظمات التي تتجر بالمخدرات. وبالنظر لحجم الضرر الكبير الذي يلحقه الفساد بنزاهة المؤسسات الحكومية العامة، يتوجب استهداف الموظفين والمسؤولين المتعاونين مع جماعات الجريمة المنظمة بنفس القدر من الفعالية مثل المجرمين الأساسيين أنفسهم.

## قائمة المصادر والمراجع:

1- Collins, Alan. “Contemporary Security Studies.” Oxford University Press's, United Kingdom, Third Edition. 2013.

2- B. A. Garner, "Black’s Law Dictionary" 9th ed. West Publishing Co., 2009 . https://thelawdictionary.org/

3- Albert Sidney Hornby. “Oxford Advanced Learners Dictionary.” (8TH Ed, Oxford University Press, Oxford UK, 2015)

4- United Nations, “UN office on Drug and Crime (UNODC) World Drug Report 2022 highlight trends in cannabis post legalization, environmental impacts of illicit drugs and drug use among Women and Youth.” (Office of Drug and Crime). United Nations, June 2022. https://tinyurl.com/43cbnud2

5- UNODC. “UNODC World Drug Report 2022.” Published June 2022. https://tinyurl.com/55a5ruk9

6- UNDCP. “THE SOCIAL IMPACT OF DRUG ABUSE”. The "UNDCP" conducted this research for the World Summit for Social Development (Copenhagen, 6–12 March 1995). https://tinyurl.com/3k43r79j

7- Office of Justice Programs. "ECONOMIC AND SOCIAL CONSEQUENCES OF DRUG ABUSE AND ILLICIT TRAFFICKING", United Nations, Vienna Austria, 1998. https://tinyurl.com/yfudj94c

8- Mary Imelda Obianuju Nwogu. “Drug Abuse and Crime – The Challenges to Nation Building.” Nnamdi Azikiwe University, Awka. American Journal of Law. Volume 4, Issue 2 pp 57 - 65, 2022.

9- Elliott Redwine. “How Drug Addiction Affects the Entire Family.” Peace Valley Recovery. 2023. https://tinyurl.com/yy8fby4a